المحددات الإجتماعية والاقتصادية للجرائم الأسرية

هبه محمد على عيسي

باحثة دكتوراه

قسم الإجتماع، كلية الأداب، جامعة بني سويف

إشراف:

أ. د/ جلال مدبولي محمد

أ.د/ محمد حمزة أمين

المستخلص:

تهدف الدراسة الراهنة بوجة عام إلى دراسة المحددات الاجتماعية والاقتصادية للجرائم الأسرية، الناتجة عن التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية؛ وتعد هذه الدراسة بمثابة دراسة وصفية تفسيرية أو تحليلية اعتمدت فيها الباحثة على استخدام منهج أو طريقة المسح الاجتماعى عن طريق العينة القصدية.

واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة علي عدة أدوات لجمع البيانات وهي : صحيفة المقابلة , الملاحظة المباشرة ، وأيضا على الحالات التى وقعت فيها الجرائم الاسرية في كل من " جمعية رعاية المسجونين ببني سويف ، مراكز استضافة المرأة المعنفة، مؤسسة رعاية الأحداث بني سويف"، مع تطبيق استمارة المقابلة لهم ، وقد بلغ مبحوثين الدراسة (١٢٠) مفردة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج و التوصيات أهمها نشر الوعى بأهمية الأسرة والتماسك الأسرى بالمجتمع، وأخيرا ضرورة تفعيل دور الجمعيات الأهلية ومؤسسات الدفاع عن حقوق المرأة في حماية النساء اللاتي يتعرضن للعنف في محيط الأسرة الاهتمام بزيادة الوعي الديني في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: المحددات الاجتماعية، المحددات الاقتصادية، الأسرة، الجرائم الأسرية.

Abstract:

The current study aims, in general, to study the social and economic determinants of family crimes, resulting from social, cultural and economic transformations; This study is considered a descriptive, explanatory or analytical study in which the researcher relied on the use of the social survey method or method through the intentional sample.

In this study, the researcher relied on several tools for data collection, namely: the interview newspaper, direct observation, and also on the cases in which family crimes occurred in each of the "Prisoners Welfare Association in Beni Suef, centers hosting abused women, juvenile care institution, Beni Suef", with the application of The interview form for them, the study respondents amounted to (١٢٠) singles.

The study concluded with a set of results and recommendations, the most important of which is spreading awareness of the importance of the family and family cohesion in society, and finally the necessity of activating the role of civil associations and institutions for defending women's rights in protecting women who are exposed to violence in the family environment, paying attention to increasing religious awareness in society.

Keywords: Social determinants, economic determinants, family, family crimes.

المقدمة:

تعاني مجتمعات اليوم من تحديات ثقافية، اجتماعية، اقتصادية وسياسية لا زالت تهزُّ القيم الاجتماعية وتعزز القيم المادية مما أدى إلى ضعف العلاقات الأسرية وتفككها. وتعد الجرائم داخل الأسرة من أبرز الظواهر وأهم المشكلات التي تواجه المجتمعات المعاصرة. إن انتشار السلوك الإجرامي في محيط الأسرة من أكثر السلبيات التي تعرضت لها الأسرة في ظل هذه التحولات الجديدة علمًا بأن المجتمع الإنساني في بداية ظهوره قد عرف الجرائم الأسرية منذ أن قتل قابيل أخاه هابيل. (ناجي هلال ،٢٠٠٧: ٩)

ولم تعد جرائم القتل في محيط الأسرة ظاهرة تخص المجتمع المصري فحسب وإنما هي ظاهرة منتشرة في المجتمع العالمي كله. يلاحظ أن ارتكاب الجرائم في نطاق الأسرة المصرية قد تزايد في الآونة الأخيرة بمعدلات مرتفعة، وتأخذ هذه الجرائم صورًا شتى؛ تتدرج من الضرب والإيذاء الجسدي والجنسي لتبلغ الذروة في القتل والتمثيل بالجثث. ونجد أن الإحصاءات الرسمية تشير إلى تزايد الصور الحديثة من الجرائم العنيفة التي تحدث داخل الأسرة، أو ما يطلق عليها الجرائم الأسرية. (أحمد زايد، ٢٠١١ :٩٤)

فقد بيّن التحليل السوسيولوجي للإحصاءات الرسمية الخاصة بالجرائم الأسرية في المجتمع المصري في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٦ أن هناك نموًا متزايدًا في حجم جرائم الأسرة حيث بلغ عدد الجرائم الأسرية ١٥٩ جريمة، وأنه في حين تتخذ معظم هذه الجرائم طابعًا ماديًا (جسمانيًا) مثل: القتل والضرب المفضي إلى الموت أو إحداث عاهة فإن هناك نسبة قليلة من الجرائم ذات الطابع الجنسي وأغلبها يظهر في جريمة هتك العرض. (منال عباس، ٢٢٧:٢٠١٠)

ونتيجة لأهمية الموضوع المطروح من خلال هذا البحث ألا وهو " المحددات الاجتماعية والاقتصادية للجرائم الأسرية" كان لا بد من التطرق إليه بشكل أكثر

تفصيلا من خلال تناول العديد من الجوانب الخاصة بذلك الموضوع ومناقشتها والتوصل إلى بعض التوصيات الهامة.

أولا إشكالية الدراسة:

تعد الجرائم الأسرية متغيرًا تابعًا للتحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية؛ أي أنها عَرضٌ أو نتاج أزمات ومشكلات واختلالات تتعرض لها الأسرة. تطول العلاقة الزوجية وعلاقة الآباء بالأبناء وتهدد الاستمرار وتؤدي إلى انهيار الأسرة وتفككها؛ حيث يمكننا القول إن النسق الأسري ليس عالمًا مستقلًا عن البناء الاجتماعي العام ومن ثم فإن صور العنف وأنماط السلوك الإجرامي التي تقع في محيطه لا ترتبط بميول فطرية لدى الأفراد وإنما هي وليدة ظروف بنائية وكلما ازدادت الضغوط البنائية ازدادت التوترات في مواقف التفاعل داخل الأسرة التي قد تصاحب صور العنف. (مؤتمر الجرائم داخل الأسرة،٢٠١٦: ٩-١٠)

وفى ضوء ما سبق تتحدد إشكالية الدراسة فى محاولة الوقوف على المحددات الاجتماعية والاقتصادية للجرائم الأسرية .

ثانيا: أهمية الدراسة:

وتبرز أهمية البحث فى المحورين الاتيين:

المحور الأول الأهمية النظرية :

- تناولت الدراسة الراهنة موضوعًا مهمًا، وظاهرةً بدأت تسترعي اهتمام المتخصصين في العلوم الاجتماعية بصفة عامة والمهتمين منهم بالجريمة أو الأسرة بصفة خاصة، حيث تحاول الدراسة اختبار صحة بعض القضايا التى وردت في بعض النظريات التى بينتها الدراسة.

المحور الثاني الأهمية التطبيقية:

تسلط الضوء هذه الدراسة إلى معرفة أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بوقوع الجرائم الأسرية في المجتمع ، ليتم وضع الحلول والبرامج اللازمة من قبل الجهات المسئولة.وتساعد نتائج هذه الدراسة في وضع مجموعة من التوصيات التى من شأنها تطوير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الملائمة للأسرة من أجل الحد من الجرائم الواقعة.

ثالثا: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

انطلاقًا من أهمية الدراسة التي طرحناها سلفًا ، فإن الدراسة تطمح إلى تحقيق الهدف الرئيسي التالي:

رصد المحددات الاجتماعية والاقتصادية المسئولة عن السلوك الإجرامي في الأسرة المصرية.

ويندرج تحت الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية تتمثل فيما يلي:

١- التعرف على معدلات الجرائم داخل الأسرة المصرية من واقع الإحصاءات الجنائية.

٢- الوقوف على أكثر أنماط الجرائم انتشارًا داخل الأسرة في المجتمع.

٣- معرفة المتغيرات الاجتماعية المسئولة عن وقوع السلوك الإجرامي داخل الأسرة المصرية، وتحديد أكثر الأفراد ارتكابًا للسلوك الإجرامي في الأسرة المصرية وخصائصها الديموجرافية.

٤- معرفه أكثر الأفراد تعرضًا للسلوك الإجرامي في الأسرة المصرية، ورصد الانعكاسات السلبية الناجمة عن الجرائم الأسرية في المجتمع.

٥- التعرف على الدوافع الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء ارتكاب جرائم القتل الأسري(قتل الأزواج للزوجات، الزوجات للأزواج، الآباء للأبناء، الأبناء للآباء).

حيث يمكن صياغة أهداف الدراسة فى مجموعة من التساؤلات على النحو التالى:

ما المتغيرات الإجتماعية والاقتصادية التى تؤدى إلي وقوع الجرائم الأسرية؟

وينبثق عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في الآتي:

١- ما معدلات الجرائم الأسرية في المجتمع؟

٢- هل هناك علاقة بين التحولات الاقتصادية وانتشار الجرائم الأسرية؟

٣- ما أكثر أنماط الجرائم الأسرية انتشارًا داخل الأسرة؟

٤- ما المتغيرات الاجتماعية التي تساهم في انتشار الجرائم الأسرية؟

٥- من أكثر أفراد الأسرة ارتكابًا للسلوك الإجرامي في الأسرة؟

٦- هل هناك علاقة بين درجة التحضر وانتشار السلوك الإجرامي في الأسرة؟

٧- هل هناك ارتباط بين انتشار العنف في المجتمع المصري في الآونة الأخيرة ووقوع الجرائم الأسرية؟

رابعًا: المفهومات الأساسية للدراسة:

١- مفهوم المحددات الاجتماعية (Social Motives):

"المحددات" مفرد "محدد"، وتشتق كلمة "محدد" في اللغة من الفعل "حدد"، فيقال "حدد علي الشئ، أي أقام له حدا، "وحدد الشئ"، أي عينه، ويقال"حدد معنى اللفظ أو العبارة"، أي وضحه وبينه. (المعجم الوجيز ،٢٠٠٢: ١٣٩)

بينما يعرفها "قاموس اللغة الإنجليزية" على أنها "المؤثرات" Influences أو "العناصر والعوامل المؤثرة Determining Elements or Factors على شئ ما".

ويقصد بها مجموعة من الظروف التي تحيط بشخص معين وتميزه عن غيره فيخرج منها تبعًا لذلك الظروف العامة التي تحيط بهذا الشخص وغيره من بقية الناس، بهذا المعنى تقتصر الظروف الاجتماعية هنا على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم اختلاطًا وثيقًا سواء أكانوا أفراد أسرته أو مجتمعه أو مدرسته أو الأصحاب والأصدقاء الذين يختارهم،

وهي مجموعة الظروف التي تتعلق بتكوين الجماعة وأنظمتها والتي تساهم في تكوين الفرد وتربيته، ويكون لها الأثر الواضح في سلوك الفرد ومجتمعه.(إبراهيم حمد،٢٠٠٨:١٠٠)

فالمتغيرات الاجتماعية تشير إلى التحولات الاجتماعية الناتجة عن تيارات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية متداخلة مع بعضها البعض وتؤثر بعضها في البعض الآخر؛ فالتحول ليس إلا جزءًا من عملية أكبر من عمليات التطور في المجتمع .

واستنادًا لهذه التعريفات يمكن استخلاص عدد من الخصائص التي يمكن من خلالها الوقوف علي تعريف للمتغيرات الاجتماعية وهي :

أولًا: تعد المتغيرات الاجتماعية مفهومًا شاملًا ومتسعًا تندرج تحته كل أنواع التغيرات الحادثة في المجتمع.

ثانيًا: تشير المتغيرات الاجتماعية إلى تحولات وهي سمة أساسية من سمات المجتمع علمًا بأنها متداخلة ويؤثر بعضها في بعض.

ثالثًا: تنقسم المتغيرات إلى نوعين أساسين عامة وخاصة وتكون عامة إذا ما ارتبطت بظروف المجتمع وبنائه وتكون خاصة إذا ما تعلقت بالوسط الاجتماعي للفرد مثل الظروف الأسرية والتنشئة الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية والدخل وطبيعة السكن والحالة التعليمية وغيرها.

وتشير العوامل الاجتماعية إلى: (علي ليلة،٢٠٠٤:٢٦)

١- العلاقة بين أفراد الأسرة: وتمثل نمط العلاقة الاجتماعية بين أفراد الأسرة التي يمكن أن توجه سلوك الأبناء، ويمكن قياسها بالمتوسطات الحسابية للإجابة على الفقرات التي تقيس بعد العلاقة بين أفراد الأسرة.

٢- المشكلات الزوجية: وتمثل العلاقات والصراعات بين الزوجين والتي تؤثر على المعاملة الزوجية وعدم شعورهما بالأمن ويمكن قياسها بالمتوسطات الحسابية التي تكشف عن المشكلات الزوجية المؤدية للجريمة.

٣- القيم والسلوكيات: التي تبثها الفضائيات وما تسهم به في تصاعد التوجهات الاستهلاكية لدى الأسرة، وقد أدى ذلك إلى الضغط على أعضاء الأسرة، خاصة أن منظومة القيم الموجهة لسلوكيات البشر قد أصابها الضعف والوهن؛ مما ترتب عليه انفجار الأسرة وانهيارها من الداخل، يضاف إلى ذلك تكنولوجيا الإعلام والمعلومات التي أسهمت في نشر قيم وسلوكيات غير مناسبة بين أبناء الأسرة؛ مما نجم عنه إضعاف سيطرتها على الأبناء، والعمل على نشر ثقافة الانحراف في فضاء المجتمع.

٤- المسكن: اختيار المسكن إلى حد كبير يؤثر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي؛ فوجود المسكن في حي رفيع المستوى سيكون له انعكاس طيب على نفسية ساكنيه. أمّا إذا لجأت مجموعة من الأسر إلى السكن في مسكن واحد رغم كثرة أعدادهم فإن العديد من الخلافات سوف تلوح في الأفق وتفقد العلاقات طابع الخصوصية، ولعل هذا يشجع على ارتكاب جرائم هتك العرض وما يتبعها من قضايا كالقتل والإجهاض وخلافه. (أبو بكر الزناتي،٢٠٠٨:٤٨)

وفى ضوء مما سبق يمكن تعريف العوامل الاجتماعية "إجرائيًا" بأنها جميع الأحوال التي تحيط بالشخص وتؤثر فيه سلبيًا وتدفعه إلى ارتكاب الجريمة وتتعلق بالوسط الاجتماعي والاقتصادي العام والوسط الاجتماعي الخاص وتتمثل في الأوضاع الأسرية والتنشئة الاجتماعية ودخل الأسرة وعمل الزوج والزوجة والمستوى التعليمي وطبيعة المسكن وغيرها من الظروف التى قد تلعب دورا فى حدوث الجرائم الأسرية.

٢- مفهوم العوامل الاقتصادية Economic Motives:

التعريف الاصطلاحي: يقصد بالعوامل الاقتصادية الموارد الأساسية بالنسبة للفرد في المجتمع مثل الغذاء والصحة، بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في إطار خدمة الفرد من المصانع والشركات التي توفر كل سبل الحياة بالنسبة للمجتمعات البشرية. (علي عبد السلام،٢٠٠٣:١٢٦)

أو هي مجموعة من المتغيرات المتميزة نسبيًا، يمكن تحديدها عن طريق التحليل العامل ويتألف من مقاييس مترابطة إلى درجة كبيرة، ذات علاقة اقتصادية ومالية تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في حياة الفرد. (محمد غيث،٢٠٠٠:١٧٥)

كما تلعب المتغيرات الاقتصادية دورًا مهمًا في ارتكاب الجريمة حيث تشكل أحد العوامل التي قد تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، ويختلف تأثير العوامل الاقتصادية في الظاهرة الإجرامية بمدى اتصالها بالتطور الاقتصادي وهو التغير الذي يحدث في النظم الاقتصادية، وعادة ما يصاحب التطور الاقتصادي عدد من الظواهر، والنتائج مثل: الهجرة من الريف إلى المدن، وارتفاع مستوى المعيشة، ولا شك أن لكل من هذه النتائج تأثيره في الظاهرة الإجرامية. (إحسان الحسن،٢٠٠٨:١٦)

وتتمثل العوامل الاقتصادية في (الفقر، والبطالة، وانعدام الاستقرار الاقتصادي)

- **الفقر:** وهو الظروف الاقتصادية السيئة التي تؤثر علي سلوك الأفراد وتؤدى بهم إلى الانحراف، ويمكن قياسها بالمتوسطات الحسابية للكشف عن مستوى الفقر.

ويقصد به قلة الموارد التي تمكن المرء من الاستمرار في الحياة، أو عدم وجود هذه الموارد أصلًا؛ فالفقر يخلق فالأسرة شعورًا بانعدام العدالة الاجتماعية؛ فيندفع

أحد أفراد الأسرة في السلوك الإجرامي غير آبه بالقيم الاجتماعية، وقد يلجأ إلى السرقة للحصول علي المال.(٢٣-٢٢:٢٠٠٣,cecilia)

- **البطالة:** وهي مجموعة العوامل التي تؤدى بالعاطل عن العمل إلى اتجاه سلوكه نحو الجريمة لمواجهة أزمته الاقتصادية ويمكن قياسها بالمتوسطات الحسابية لإجابات على الفقرات التي تقيس بعد البطالة.

وتعد البطالة مشكلة اجتماعية وسياسية واقتصادية تهدم الأمن الاجتماعي للمجتمع بأكمله، وهي مشكلة ناتجة عن الاختلال بين معدل النمو للقوة العاملة، ومعدل نمو فرص التوظيف، وباتت تشكل مصدرًا أساسيًا للانحراف والجريمة. (ذياب البدانية،٢٠٠٣:٤٥)

- **انعدام الاستقرار الاقتصادي** كارتفاع مستوى المعيشة بالمجتمع في مقابل انخفاض مستوى الدخل الشهري للأفراد، مما يساهم في زيادة نسبة الجريمة داخل الأسرة في مقابل تلبية الاحتياجات الاقتصادية.

التعريف الجرائي للعوامل الاقتصادية : المؤشرات المحددة للمستوي الاقتصادي للأسرة وتتضمن الحالة المهنية، نوع المهنة، مستوى الدخل وتوافره بصورة دائمة، ومدى كفايته للوفاء بالمتطلبات المعيشية، نوعية السكن، الأزمات الاقتصادية التى يتعرض لها الفرد، وغيرها من الظروف التى قد تؤدى للجريمة الأسرية.

٣- مفهوم الأسرة Family:

يعد مفهوم الأسرة من المفاهيم التي تتداخل مع العديد من التخصصات العلمية كعلم الاجتماع والقانون والاقتصاد وعلم الوراثة ودراسة الأجنة والتشريح، هذا بالإضافة إلى استخدامه للإشارة إلى التكوينات العائلية الكبيرة الشاملة كالعائلة الممتدة والمركبة، وأيضًا إلى التكوينات العائلية البسيطة كالأسرة النووية.

الأسرة في اللغة:"هي الدرع الحصينة، وأهل الرجل وعشيرته، وتطلق على الجماعة التي يربطها أمر مشترك، وجمعها أسر".(عبدالقادر القصير،١٩٩٩:٣٣)

فالأسرة مشتقة من الأَسر: تعني القيد، يقال أَسَر أَسَراً وآسِرَا: قَيده وأَسره،أخذه أَسِيرًا، والأَسر أنواع: قد يكون الأسر قصريًا كالأسر في الحروب.

و بمعناها اللغوي تعني الأسر والقيد ثم تطور المعنى ليشمل القيد برباط أو بدون رباط، وقد يكون القيد أمرًا قصريًا لا مجال للخلاص منه، وقد يكون اختياريًا ينشده الإنسان ويسعى إليه، ولعل معنى الأسرة اشتق من المعنى الاختياري؛ إذن فمعنى الأسرة في اللغة لا يخرج عن حيز الأسر والقيد.

جاء في معجم علم الاجتماع أن "الأسرة هي عبارة عن جماعة من الأفراد يرتبطون معًا بروابط الزواج والدم والتبني، ويتفاعلون معًا، وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج والزوجة، وبين الأم والأب، وبين الأم والأب والأبناء، ويتكون منهم جميعا وحدة اجتماعية تتميز بخصائص معينة" (Sumpf & Hugues,١٩٧٣:١٣١)

كما يعرفها القاموس الاجتماعي على أنها "تلك العلاقة التي تربط بين رجل وامرأة أو أكثر معا بروابط القرابة أو علاقات وثيقة أخرى، بحيث يشعر الأفراد البالغين فيها بمسؤوليتهم نحو الأطفال، سواء أكان هؤلاء الأطفال أبنائهم الطبيعيين أم أبنائهم بالتبني. (عبد الحميد الخطيب،٢٠٠٢:٣٥)

ويعرف "أوجبرن نيمكوف" الأسرة على أنها: "رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال، أو من زوج بمفرده مع أطفاله أو زوجة بمفردها مع أطفالها".(جابر حسن،٢٠٠: ٧ – ٨)

في حين نجد "أوجست كونت" يعرف الأسرة بأنها: "منظومة علاقات وروابط بين الأعمار والأجناس"(خليل خليل،١٩٨٤:٦٠)

وفي إطار التعريفات السابقة للأسرة يمكن استخلاص عدد من الخصائص :

-الأسرة أول خلية يتكون منها البنيان الاجتماعي .

-الأسرة جماعة من الأفراد تقوم العلاقات بين كل واحد منهم والآخر على أساس قرابة الدم، وتبعًا لذلك فإن كل فرد يعدّ جزءًا من الآخر.

-الأسرة هي الوسط الذي اصطلح عليه المجتمع لحماية غرائز الإنسان ودوافعه الطبيعية والاجتماعية .

-تعد الأسرة وحدة اقتصادية وبؤرة الوعي الاجتماعي والتراث القومي والحضاري وتمنح أفرادها قدرًا من الإعداد المبكر لمواجهة العالم الخارجي.

"التعريف الإجرائي للأسرة " هى (مجموعة من الافراد (الزوج والزوجة والابناء) يجمعهم سكن واحد تتميز بتقسيم الادوار والواجبات والتماسك والتضامن والعمل المشترك والاتجاه نحو غايات واهداف واحدة والتكتل والتحفز لدرء أي خطر خارجي يهدد كيانها، وتخضع لعادات واعراف وقوانين المجتمع وتتأثر علاقاتها مع بعضها (الزوجان وبينهما الاولاد) بما يحيط بها من ظروف وتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية).

٤- جرائم الأسرةFamily crimes:

يعد مفهوم الجريمة من المفاهيم التي يصعب وضع تعريف محدد لها نظرًا لاختلاف التخصصات العلمية التي درست الظاهرة واختلاف المنطلقات الإيديولوجية للباحثين وتفاوت تأثير العوامل الاجتماعية في وقوع الجريمة حيث يختلف الوزن النسبي لكل عامل من شخص لآخر.(بسام عليان،٢٠١١:٢٠٠)

إلا أنه يمكن القول إن الجريمة في أساسها مفهوم قانوني ويقصد بها كل فعل أو امتناع يجرمه القانون ويقرر له جزاء جنائيًا وهو العقوبة وتطبق الدولة هذا عن طريق الإجراءات القضائية التي رسمها المشرع.

عرّف كل من "جيورم ميشيل " و" وموريتيمر آدلر " الجريمة بأنها "سلوك يجرمه القانون الجنائي ففي رأيهما أن القانون السبب الرئيسي الذي يجرمه ولكن تشريع القانون الجنائي يعد أحد العوامل التي تؤثر في السلوك وتمنحه خاصيته الإجرامية.(ناجى هلال،٢٠١٣:٢٢)

لكن على الرغم من أهمية التعريف القانوني للجريمة فإن البعض يرى أن هذا التعريف محدود وأن مفهوم الجريمة أوسع من ذلك فهي تتراوح ما بين القتل وذلك قمة الأفعال الإجرامية والانتهاكات والمخلفات البسيطة، فالتجريم ليس حكرًا على المشرع القانوني بقدر ما هو مستمد من الواقع الاجتماعي بما يحويه من قيم ومعايير اجتماعية.

ووفقًا لذلك فالتعريف القانوني يختلف باختلاف المجتمعات والعصور والأزمان، والواقع أن مثل هذا الاختلاف جعل علماء الاجتماع يرفضون التعريف القانوني للجريمة وحاولوا أن يعطوا الجريمة مفهومًا يتفق مع جوهرها ومضمونها الاجتماعي.

ويعرف كل من Munice and McLaughlin الجريمة بأنها فعل أو امتناع يعاقب عليه القانون الجنائي، كما تعرف بأنها السلوك المعادي للمجتمع، ويعرف Wikstrom الجريمة بأنها كسر لقاعدة أخلاقية محددة في القانون الجنائي.

وهناك مجموعة من الأفعال قد لا تعتبر دائما إجرامية بما في ذلك السلوك العدواني وتعاطي المخدرات إلا أنها ذات صله بأعمال إجرامية أكثر خطورة فمد لا تسبب بالضرورة انتهاكات للقانون ولكنها تسبب قدرًا كبيرًا من الضرر.(Durrant,٢٠١٣:٣)

ويعرف "دوركايم" السلوك الإجرامي بأنه السلوك الذي يقع مخالفًا للشعور الجمعي (إيميل دوركايم،١٩٨٨:١٦٠)، كما يعزي "ميرتون" السلوك الإجرامي إلى التناقض بين المعايير والأهداف الثقافية العامة للمجتمع (علي ليلة،١٩٩٤:٤١٦)،

فالجريمة تمثل تحديًا واعيًا مقصودًا للنظام الاجتماعي السائد والقيم التي تحكمه. (محمد غيث،٢٠٠٠:١٣٠)

لكن أيا كان الاختلاف بين فقهاء القانون وعلماء الاجتماع بشأن تعريف الجريمة فإن الجريمة لها صور متعددة. وتعد جرائم الأسرة إحدى هذه الصور والتي تحدث بقصد إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي بأحد أفراد الأسرة ذكرًا كان أو أنثى بصورة غير مشروعة وغير مطابقة للقانون .(أحمد الزغبي،٢٠٠٩:٢٣٩)

كما يعرف كاثرين هانكوك " Catherine R. Hancok "جرائم الأسرة بأنها استخدام القوة المادية أو المعنوية لإلحاق الأذى بآخر استخدامًا غير مشروع ومن أشكالها الإيذاء البدني أو الإيذاء الجنسي أو الاجتماعي سواء من الزوج نحو الزوجة أو العكس أو من الأبوين نحو الأبناء أو العكس وبين الإخوة ضد بعضهم البعض فهي تعرف بأنها جميع أشكال العنف المنزلي الذي يعاقب عليها القانون. (Catherine & Hancock,٢٠٠٣)

ويعرفها "أحمد المجدوب وآخرون" جرائم الأسرة بأنها "كل فعل غير مشروع يرتكبه أحد أفراد الأسرة ضد آخرين من أسرته ينتج عنه جريمة من الجرائم الماسة بحق الإنسان في الحياة أو سلامة جسده أو عرضه أو ماله كما في حالة القتل العمد أو المشروع فيه والضرب المحدث عاهة أو الضرب المؤدي إلى الموت والاغتصاب وهتك العرض والحريق العمد والسرقة. (أحمد المجدوب وآخرون،٢٠٠٣:١٦٦)

ويذهب البعض إلى أن جرائم الأسرة هي تلك الجرائم التي تمثل اعتداء على نظام الأسرة مخالفةً القانون الاجتماعي وفيها اعتداء على حق العبد وحق الله تعالي. (مجلة البحوث الاسلامية،٢٠٠٠:٢١١)

ويشير البعض إلى أن جرائم الأسرة هي تلك الجرائم التي تقع على الأسرة من قبل أفرادها.

ويمكن تقسيمها إلى: (وسيم دراغمة،٢٠١١:٦)

١. جرائم تهدد حياة أفراد الأسرة وتتمثل في جرائم الضرب المحدث عاهة والضرب المؤدي إلى الموت، والسرقة بالإكراه، والحريق المتعمد والقتل.

٢. جرائم تمس أعراض الأسرة وهي تلك الجرائم التي تقع من قبل أفراد الأسرة الواحدة مثل جريمة السفاح والاغتصاب وهتك العرض، وهذه الجرائم لا تقتصر آثارها على الشخص المجني عليه بل يمتد ليشمل جميع أفراد الأسرة.

وفي إطار تعريفات جرائم الأسرة حاول البعض تعريفها من خلال الاقتصار على أحد صورها فيعرفها "مأمون سلامة " بأنها جرائم عنف يكون مرتكبها أحد أفراد الأسرة ضد آخرين من الأسرة مثل استعمال القسوة والعنف مع الأبناء بحجة تأديبهم وتتمثل في الضرب المبرح الذي لا يصل إلى القتل. (مأمون سلامة،٢٠٠٤:٢٢٨)

وتعرفها " ليزا جرهام Lisa Graham" هى الجرائم الجنسية في الأسرة بأنها جميع أشكال الاعتداء الجنسي في الأسرة وغالبًا ما تقع على الأطفال داخلها وتحدث ضررًا في المحيط الأسري يعاقب عليه القانون. (Graham etal,٢٠٠٧:١٠)

واستنادًا لهذه التعريفات يمكن استخلاص عدد من الخصائص تتسم بها الجرائم التي تقع في محيط الأسرة وهذه الخصائص موضَّحة فيما يلي:

أولًا: الضرر وهو المظهر الخارجي للسلوك فالجرائم الأسرية تؤدي إلى الإضرار وإلحاق الأذى بأحد أفراد الأسرة وهذا هو الركن المادي للجريمة.

ثانيًا: يجب أن يكون هذا الفعل الضار مُجرَّمًا قانونيًا ومنصوصًا عليه في قانون العقوبات.

ثالثًا: توافر القصد الجنائي.

رابعًا: تختلف جرائم الأسرة باختلاف الظروف الاجتماعية .

خامسًا: تتدرج جرائم الأسرة في الشدة من الضرب المحدث عاهة إلى الضرب المؤدي إلى الموت لتصل الذروة في جرائم القتل. وتتنوع هذه الجرائم ما بين السرقة وزنا المحارم أو الاعتداء الجنسي.

سادسًا: تتخذ جرائم الأسرة حال وقوعها بين أفرادها صورًا متعددة منها مثلًا:

١) جرائم تقع من الأزواج ضد الزوجات.

٢) جرائم تقع من الزوجات ضد الأزواج.

٣) جرائم تقع من الآباء ضد الأبناء.

٤) جرائم تقع من الأبناء ضد الآباء.

التعريف الإجرائي لجرائم الأسرة:

تعرف الدراسة جرائم الأسرة بأنها الجرائم الواقعة في المحيط الأسري وهي تلك الأفعال العنيفة التي تشكل خروجًا على المعايير الاجتماعية وهي تتدرج في الشدة من الضرب والاعتداء الجسيم لتصل الذروة في جرائم القتل كما تتنوع مابين السرقة وجرائم الاعتداء الجنسي أو زنا المحارم.

خامسا الاجراءات المنهجية للدراسة:

وتعد هذه الدراسة بمثابة دراسة وصفية تفسيرية أو تحليلية اعتمدت فيها الباحثة على استخدام منهج أو طريقة المسح الاجتماعى ، ويتمثل الغرض الرئيسي من إجراء المسح فى إنتاج بيانات تشكل أساسا للتعميم حول مجتمع المسح أو الجماعات المستهدفة.

واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة علي عدة أدوات لجمع البيانات وهي : صحيفة المقابلة , الملاحظة المباشرة ، وأيضا على الحالات التى وقعت فيها الجرائم الاسرية في كل من " جمعية رعاية المسجونين ببني سويف ، مراكز استضافة المرأة

المعنفة، مؤسسة رعاية الأحداث بني سويف"، مع تطبيق استمارة المقابلة لهم ، وقد بلغ مبحوثين الدراسة (١٢٠) مفردة.

وبمجرد الإنتهاء من عملية معالجة البيانات، بدأت عملية تحليل البيانات وتفسيرها وبعد الانتهاء من عملية التحليل الكمى، قامت الباحثة باستخلاص نتائج البحث وتفسيرها فى ضوء كل من أهداف البحث، والقضايا النظرية التى تثيرها المداخل النظرية فى دراسة المحددات الاجتماعية والاقتصادية للجرائم الأسرية، ونتائج الدراسات السابقة.

سادسا مناقشة أهم النتائج العامة للدراسة:

وقد كشفت الدراسة عن العديد من النتائج وهى الآتى:

فيما يتعلق بالتساؤل الأول: علاقة بين التحولات الاقتصادية في المجتمع المصري وانتشار الجرائم الأسرية ؟

أتضح لنا واستنادا إلى معطيات الدراسة الميدانية والدراسة النظرية أن هناك ثمة علاقة .التحولات الاقتصادية والاجتماعية وارتكاب الجرائم في محيط الأسرة، وأن : هي استجابة غير مباشرة للبناء الاجتماعي وطبيعته وما يطرأ عليه من تغيرات .

ويشير الاتجاه البنائي الوظيفي على أن العنف لا يكون له دلالة إلا داخل السياق تماعي الذي وقع فيه ، وأن جرائم الأسرة أحد إفرازات البناء الاجتماعي وأنها أحد صور الخلل الوظيفي الذي يضر بالنظام العام. (من هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Catherine Luts٢٠٠٤ والتي أكدت ضرورة الأخذ بالمستوى الاجتماعي في التفسير).

كما كشفت الدراسة عن أهم التحولات البنائية التي أثرت في واقع الأسرة المصرية وأدت الى ظهور تعارض الأدوار والمكانات بين أفراد الأسرة وارتكاب الجرائم في

محيطها. ونظرا للسيطرة الرأسمالية وسيادة قيم السوق ، واهتمام الدولة بالقطاع الخاص، وتراجع الدور الاجتماعي للدولة ، وتهميش بعض الفئات الاجتماعية وانتشار الفقر. وشق هذا مع ما أكدته دراسة Annalee lepp٢٠٠١ بين الآثار السلبية للنظام الرأسمالي) .

- **فيما يتعلق بالتساؤل الثاني: ما معدلات الجرائم الأسرية في المجتمع المصري ؟**

كشفت الدراسة من خلال تحليل البيانات الإحصائية الخاصة بجنايات العنف الأسري أن الجرائم الأسرية سواء من حيث معدلاتها وأنماطها ودوافعها لا تنفصل عن الواقع ، فلقد أتضح أن إجمالي عدد الجنايات التي ارتكبت داخل نطاق الأسرة .

مما يؤكد القول بان المستويات الثلاثة في تفسير وتحليل الجرائم الأسرية ليست مستقلة و حيث يجب الأخذ بالمستوى الماكروسوسيولوجي في دراسة الجرائم الأسرية،وضرورة و ربطها بالبناء الاجتماعي للمجتمع وما طرأ عليه من تحولات، وهذا ما يؤكده الثنائي الوظيفي والذي يؤكد ضرورة دراسة النسق بأكمله عند دراسة الجرائم في محيط الأسرة (وهذا ما أكدته العديد من الدراسات لعل من أبرزها دراسة ٢٠١٥ Ligia Kiss).

فيما يتعلق بالتساؤل الثالث: ما أكثر أنماط الجرائم الأسرية انتشارا في المجتمع المصري؟

كشفت الدراسة من خلال تحليل البيانات الإحصائية الخاصة بجرائم العنف الأسرى أن أكثر أنماط الجرائم المرتكبة في محيط الأسرة جريمة الاعتداء بالضرب المبرح وذلك بنسبة ٦٦,٦% ، يليها جريمة السرقة بالإكراه والشروع فيها بنسبة ١٤,٢% ، تليها جناية زنا المحارم بلغت نسبتها ١٣,٣% ، في حين بلغت نسبة جنايات القتل بنسبة ٥,٩% .

أتضح أن أعلى صور الجنايات التي ترتكب داخل نطاق الأسرة في جناية الاعتداء بالضرب المبرح ويليها السرقة بالإكراه والشروع فيها.

وقد أكدت الدراسة أن جرائم الأسرة سواء من حيث معدلاتها وأنماطها ودوافعها لا تنفصل عن واضع المجتمع ، فقد يعزى سبب ارتفاع نسبة تلك الجرائم إلى التغيرات التي مرت بها الأسرة وما صاحب ذلك من مشكلات عانت منها الأسرة بسبب الضغوط الحياتية والوضع الاقتصادي صور لبعض الأسر نتيجة لبطالة رب الأسرة وعدم قدرته علي توفير الاحتياجات الأساسية لأفراد أسرته ، مما يود الصراع والشجار بين أفراد الأسرة فقد يسقط أحد الأبوين غضبه على الأبناء، وقد يتطور الشجار إلى حد ضرب الزوجة والبناء و به ذروة العنق وهو القتل وهو ما تؤكده نظرية الضغط العام إلى أن أفراد الأسرة يلجأون إلي ارتكاب الجرائم ضد بعضهم البعض كرد فقط للضغوط غير المحتملة، حيث إن الإحباط الناتج عن هذه الضغوط وعدم القدرة على ضبط السلوك قد يدفعان الي العدوان ورغبات في الاعتداء على الآخرين وينعكس كل ذلك على وقوع صور متباينة من جرائم الأسرة (وتفق هذه النتيجة مع دراسة ٢٠١٥POEnt E Harion ودراسة E.kolito ١٩٨٧ Ronald ودراسة هدى يوسف وآخرون ١٩٩٨) .

فيما يتعلق بالتساؤل الرابع: من هم أكثر الأفراد ارتكابا للجرائم الأسرية ؟

كشفت الدراسة من خلال التحليل الكمي للبيانات الإحصائية الخاصة بجنايات العنف الأسري أن أكثر مرتكبي الجريمة من الذكور وبلغت نسبتهم ٦٢,٥% مقابل نسبة٣٧,٥% من الإناث .

وتتسق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات من أبرزها دراسة Diop Side Nafissato ، ودراسة منال عمران ٢٠٠٥ ، أحمد المجدوب٢٠٠٣ ، دراسة ٢٠١٥ Daniele Ferreira Acosta)، و التي أوضحت نتائجهم أن الذكور هم الأكثر ارتكابا للجرائم في محيط الأسرة ، وأن النساء والأطفال هم أكثر الضحايا. وتتفق هذه

النتيجة حيث أكدت " المعايير الثقافية التي تجعل عنف الزوج أمرا مشروعا من خلال أكيد هذه المعايير على الذكورة الإجبارية. فبعض الثقافات الفرعية لديها اتجاهات ايجابية نحو العنف ، وتعلم الذكور وتكسبهم اتجاهات العنف تجاه الآخرين وخاصة النساء ، وتطالب الذكر أن يكون عنيفا وعدوانيا ، وأن الرجال مطالبون بأن يثبتوا للآخرين أنهم رجال حقا باحتقار كل ما يعد أنثويا.

فيما يتعلق بالتساؤل الخامس : ما المتغيرات الاجتماعية المسئولة عن وقوع السلوك الإجرامي في الأسرة المصرية؟

استندت الدراسة في التحليل الكمي للبيانات الإحصائية و للإجابة عن تساؤلات الدراسة ومعرفة المتغيرات الاجتماعية التي تحفز وقوع الجرائم المختلفة يمكن أن نجملها فيما يلي :

١. جرائم الأسرة والظروف الأسرية:

أتضح أن هناك علاقة ملحوظة بين وقوع السلوك الإجرامي في نطاق الأسرة وسوء الظروف الاسرية لمرتكبيه، فغالبية الأسر التي وقع في محيطها سلوك إجرامي أسر تعاني من الأسرى والتصدع ، سواء كان هذا التصدع لأسباب سوية كالوفاة أو لأسباب تتعلق من الاجتماعي كالطلاق أو دخول أحد الوالدين السجن أو السفر بالإضافة إلى التصدع المعنوي لغالبية الأسر – محل الدراسة والمتعلقة أن الاجتماعي والتفكك الأسري وتمزق العلاقات العاطفية بين أفرادها، وغياب المناخ الأسري، السليم فضلا عن غياب الرعاية والتربية السليمة مما قد ينعكس سلبا على سلوك أفراد الأسرة لاحقا ويتضح هذا في كل حالات الدراسة.

٢.تأثير العوامل الاقتصادية على السلوك الإجرامي في الأسرة :

يتضح من خلال التحليل الكيفي لحالات الدراسة أن الجرائم الأسرية لا تقتصر على طبقة الأخرى ، ولكنها ترتفع بين الطبقات ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي

المنخفض , حيث إن غالبية حالات الدراسة تسكن في مناطق فقيرة وعنوان يتكون من حجرة أو حجرتين ،واغلب مساكنهم مؤجرة وتعاني الضيق فضلا عن افتقارها إلى المرافق والخدمات الصحية الضرورية، وأن هذه المناط فيها مظاهر العنف والإجرام ، وأن الأفراد فيها أكثر عرضة لارتكاب الجرائم وأن تا العنف تتشبع لديهم على العكس من الأفراد الذين يعيشون في بيئة هادئة .

٣.جرائم الأسرة والحالة الزواجية:

أتضح أن هناك ارتباطا بين جرائم الأسرة وطبيعة العلاقة الزواجية حيث يكشف تحليل البيانات الكمية عن الآتي:

تبين ارتكاب الجرائم في نطاق الأسرة المصرية ينتشر بين المتزوجين بدرجة كبيرة ، نجد أن فئة المتزوجين هم الأكثر ارتكابا للجرائم داخل نطاق الأسرة في المجتمع المصري ، مما يؤكد العلاقة من الحالة الزواجية وارتكاب الجرائم في محيط الأسرة.

وقد تبين من التحليل الكيفي لحالات الدراسة أنه بالإضافة إلى توتر العلاقات الزواجية خاصة في الاسر حديثة التكوين ، يعانى أغلبها من عدم الاستقرار الزواج والخلافات استمرة كما أن انخفاض الدخل أو وجود علاقات مع الجنس الآخر ، فضلا عن سفر الزوج للعمل بالخارج وعدم وفاء الزوج بالحقوق الزوجية للزوجة وعدم رعاية الأولاد أهم أسباب هذه الخلافات التي قد تقود إلى ارتكاب الجرائم في محيط الأسرة .

فقد أظهرت الدراسة وجود ارتباط عكسي بين المستوى التعليمي ومعدل ارتكاب الجرائم في ادرة، فكلما انخفض مستوى التعليم زاد معدل ارتكاب جرائم في محيطها (وهذه ة تتسق مع العديد من الدراسات ولعل من أبرزها دراسة أحمد المجذوب٢٠٠٣ ودراسة منا عمران ٢٠٠٥ ودراسة ٢٠٠٦Pretorius H.Gertie ، ودراسة١٩٨٢ George &Benard).

٤- العلاقة بين الإدمان وارتكاب الجرائم في محيط الأسرة :

كشف التحليل الكيفي الحالات الدراسة أن هناك علاقة بين تعاطي المخدرات ووقوع الأفعال التي يجرمها القانون في نطاق الأسرة كجرائم القتل والضرب والاعتداء الجسيم والسرقة والاغتصاب وزنا المحارم وجميع الممارسات الجنسية الشاذة (وهذا ما أكدته عدد من الدراسات أبرزها دراسة Roert Ehanion٢٠١٥ ودراسة Roxanne Khan And Pour Rogers٢٠١٥ ودراسة Jeffery A.Walsh٢٠٠٧, ودراسة منال عمران ٢٠٠٥، أحمد المجدوب ٢٠٠٣، حنان سالم ٢٠٠٤).

٦- الوعي الديني وجرائم الأسرة:

كشف نتائج الدراسة أن هناك علاقة بين ضعف الوازع الديني وارتكاب محيط الأسرة، فغياب الوعي الديني الفردي والأسرى من أهم العوامل الأسرية العنف ، وقد أكدت العديد من الدراسات العلاقة العكسية بين التدريب على المعاملات واكتساب السلوك المتسم بالعنف. (تتفق هذه النتيجة مع دراسة أحمد المجدوب ٢٠٠٣، دراسة منال عمران ٢٠٠٥) .

ويمكن تفسير ذلك بأن التنشئة الدينية السليمة تؤدي إلى دعم القيم والوازع الديني لدى اوراد والابتعاد عن سلوك العنف وأنماط السلوك التي يحرمها الدين.

فيما يتعلق بالتساؤل السادس: هناك علاقة بين درجة التحضر وانتشار السلوك الإجرامي في الأسرة المصرية؟

باستقراء البيانات الإحصائية التضح أن هناك علاقة طردية بين الجرائم الواقعة في محيط سارة ودرجة التحضر ، لذا يمكن القول إنه كلما زادت درجة التحضر ارتفعت معدلات وقوع الجرائم الأسرية ، حيث كشفت الدراسة العلاقة بين الجرائم الأسرية والسياق الجغرافي والاجتماعي المحيط ، ويتفق هذا مع أدبيات علم الجريمة بوجه عام من زيادة نسبة الإجرام بشكل عام في المدن .

فيما يتعلق بالتساؤل السابع: هل هناك ارتباط بين انتشار العنف في الآونة الأخيرة ووقوع الجرائم الأسرية ؟

قد أكدت الدراسة ضرورة الأخذ عند تفسير الجرائم الواقعة في محيط الأسرة على المستوى المجتمعي. وهذا ما يؤكده الاتجاه البنائي الوظيفي بضرورة دراسة العنف في إطار النسق الاجتماعي بأكمله ، وأن العنف لا يكون له دلالة إلا داخل السياق الاجتماعي الذي وقع فيه.

وأخيرا فالجرائم الأسرية لا يمكن تفسيرها بمتغير أو عامل واحد فقط ، حيث بات واضحا لنا أن هناك مجموعة من العوامل تتفاعل مع بعضها وتتداخل وتترابط وتؤثر بعضها على بعض لتفجر بعد ذلك وقوع السلوك الإجرامي داخل الأسرة، والذي يعد أحد أنواع الخلل في البناء الاجتماعي وصورة من صور الخلل الوظيفي يؤدي حالة من الاضطراب في النظام العام للمجتمع ، كما يعد انتشار جرائم الأسرة مؤشرا لعدد من الظواهر السلبية في المجتمع. وتكمن خطورة هذا النمط من الجرائم أنه ليس كغيره من الجرائم ذات نتائج مباشرة بل إن نتائجه غير مباشرة غالبا ما تحدث خللا في المنظومة القيمية وتساعد في خلق أشكال مشوهة من العلاقات والسلوك وهذا في حد ذاته كفيل سواء داخل الأسرة أو يمتد للخارج تجاه أفراد المجتمع .

سابعا توصيات الدراسة :

وانطلاقا من هذا التصور توصى الدراسة بضرورة تفعيل آليات مجتمعية للحد من انتشار وقوع صور السلوك الإجرامي في الأسرة تتمثل في مجموعة من الإجراءات منها:

– إن التصدي لجرائم الأسرة لا يكون بتغليظ العقوبات الجنائية فقط ، إنما بمحاولة فهم وإصلاح مواطن الخل في بنية المجتمع المصري والتي تؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات من البطالة وقلة النخل وانعدام فرص الحياة وغيرها والتي تلقى بظلها

علـى الأسـرة المصـرية فتـؤثر تـأثيراً سـلبيا فـي الأفـراد وعلـى أدائهـم لأدوارهـم الاجتماعية .

– لذلك يجب وضع سياسات اجتماعية واقعية جديدة تتفق والواقع الأسرى المصري امن وإتاحة المزيد من فرص العمل وبمرتبات تكفل الحياة الكريمة خاصة وأن الأسباب الاقتصادية تلعب دورا رئيسيا في وقوع السلوك الإجرامي في محيط الأسرة.

–ضرورة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وخاصة جمعيات رعاية الأسرة والطفولة وان تقوم بدورها في تثقيف المتزوجين حديثا على كيفية حل المشكلات السرية بالحوار لضمان توافقهم مع مسئولياتهم الجديدة ، وللقضاء على التفكك الأسرى الناتج عن العنف وكذلك عقد ندوات توعية للشباب بأضرار الإدمان .

– ينبغي تفعيل دور الجمعيات الأهلية ومؤسسات الدفاع عن حقوق المرأة في حماية النساء اللاتي يتعرضن للعنف في محيط الأسرة الاهتمام بزيادة الوعي الديني في المجتمع من خلال دعوة رجال الدين إلى عقد الكثير من الندوات والحلقات النقاشية لنشر الفهم السليم لصحيح الدين وقواعد الدين الصحيح والتمسك بالمبادئ الأخلاقية وحماية القيم الإيجابية ،قيم التراحم والمودة بين أفراد الأسرة .

– ينبغي على وسائل الإعلام تركيز الاهتمام على الآثار الضارة الناتجة عن انتشار العنف في محيط الأسرة ، وكشف عواقبه الوخيمة على الأسرة خاصة والمجتمع عامة، وتشديد الرقابة على ما يقدم من خلال وسائل الإعلام المختلفة بمفهومها الواسع .

– وكذلك ضرورة وضع رقابة مشددة أو غلق الموقع الإباحية والقنوات الجنسية للحد ما أشعل الشاذة التي تعرض إليها المجتمع المصري في الآونة الأخيرة.

مراجع الدراسة:

أولا المراجع العربية:

١. ناجى هلال (٢٠٠٧)."العنف الأسري في المجتمع الإماراتي"، مركز بحوث الشارقة.

٢. أحمد زايد (٢٠١١)."الضوابط الاجتماعية ومواجهه الانحراف داخل الأسرة العربية" ،الأسرة العربية في عالم متغير، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعه القاهرة.

٣. منال محمد عباس (٢٠١٠)، " العنف الأسري في المجتمع المصري رؤية سوسيولوجية" دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع.

٤. معجم اللغة العربية(٢٠٠٢)."المعجم الوجيز"، وزارة التربية والتعليم (طبعة خاصة)، القاهرة.

٥. إبراهيم حمد محمد حمد(٢٠٠٨)." أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الإحداث" دراسة ميدانية على محافظة غزه(مؤسسة الربيع)، مجلة جامعه الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية ،العدد٨ ،جامعه الأزهر.

٦. علي ليلة (٢٠٠٤)."تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على بناء الأسرة ووظائفها"، في مؤتمر: "واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسات المواجهة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية .

٧. أبوبكر علي صالح ذروق الزناتي(٢٠٠٨). "العوامل الاجتماعية وعلاقتها بالجريمة في الريق دراسة ميدانية شعبية النقاط الخمس" , أكاديمية الدراسات العليا .

٨. محمد عاطف غيث(٢٠٠٦)." قاموس عم الاجتماع"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٩. إحسان محمد الحسن (٢٠٠٨). "علم اجتماع الجريمة" دار وائل للنشر، ط ١ عمان.

١٠. ذياب موسي البدانية(٢٠٠٣)." واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي"، أكاديمية نايف العربية، الرياض.

١١. عبد الحميد الخطيب(٢٠٠٢). "نظرة في علم الاجتماع المعاصر"، مطبعة النيل، القاهرة.

١٢. جابر عوض حسن(٢٠٠٠). "الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة"، الإسكندرية.

١٣. خليل أحمد خليل(١٩٨٤)."المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع"، دار الحداثة، مصر.

١٤. ناجى محمد هلال(٢٠١٣)."جريمة المرأة في المجتمع"، الهيئة العامة لقصور الثقافة.

١٥. أحمد محمد الزغبى(٢٠٠٩)." العنف الأسري وآثاره علي شخصية الآباء والأبناء"، مجلة التربية، قطر.

١٦. مجلة البحوث الاسلامية (٢٠٠٠)." أنواع الحقوق التي تحميها العقوبات"، الرئاسة العامة للبحوث العلمية.

١٧. وسيم ماجد إسماعيل دراغمة (٢٠١١)، "الجرائم الماسة بالأسرة " رسالة ماجستير منشورة، جامعة نجاح الوطنية.

ثانيا المراجع الأجنبية:

١- Catherine R, Hancock,(٢٠٠٣), Household crime: The impact of domestic violence on the family in Victorian Fiction, University of Kansas.

٢- Josef Sumpf et Michel Hugues(١٩٧٣): Dictionnaire de Sociologie, Librairie, Larousse, Paris

٣- Russil Durrant(٢٠١٣), An Introduction to Criminal Psychology, Rout ledge.

٤- Lisa Graham and others,(٢٠٠٧), Attribution in a Hypothetical Child Sexual Abuse Case: Roles of Abuse Type, Family Response and Respondent Gender, Journal of Family Violence, Volume٢٢.